

# الاستثمار السياحي في العراق وانعكاساته على الناتج المحلي الإجمالي والتشغيل

<sup>1</sup> - دراسة تحليلي\*

أ.د أمل اسماعيل زبون

[Amel.zaboon@qu.edu.iq](mailto:Amel.zaboon@qu.edu.iq)

جامعة القادسية / كلية الادارة والاقتصاد

الباحثة هيلين سعد داود

[ssyyd2579@gmail.com](mailto:ssyyd2579@gmail.com)

جامعة القادسية/كلية الادارة والاقتصاد

الخلاصة:

تعد السياحة من القطاعات الاقتصادية المهمة التي من الممكن أن تترك اثر كبير على النمو والتنمية الاقتصادية لأي بلد من بلدان العالم ، وينتج ذلك عن تأثيرها في الاداء الاقتصادي للعديد من قطاعات الاقتصاد الوطني سواء بصورة مباشرة او غير مباشرة وذلك بسبب العلاقة التي تربطها بتلك القطاعات وعليه ولتطوير هذا القطاع لابد من الاهتمام بالاستثمار السياحي من خلال زيادة الإنفاق والتمويل الاستثماري الذي يوجه الى تحسين مكونات المنتج السياحي ليلاائم الطلب المتوقع عليه بما يخدم اهداف التنمية المستدامة . وبالتالي ممكن ان يصبح بديلاً تنموياً فعالاً في العراق من خلال مساهمته في زيادة الدخل والناتج المحلي الإجمالي والعمل على توفير عمل مباشره وآخر غير مباشره في القطاعات المرتبطة به ،ويهدف البحث الى تسليط الضوء على اهم الانعكاسات التي يتركها الاستثمار السياحي على الناتج المحلي الإجمالي والتشغيل.

ولغرض الوصول للأهداف المتوخدة من البحث فقد استخدمت الباحثتان المنهج الوصفي التحليلي لمتابعة التطور في المؤشرات قيد الدراسة من خلال البيانات المتحصلة من المصادر الرسمية وغير الرسمية واهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة من خلال دراسة وتحليل الآثار التي يتركها الاستثمار في القطاع السياحي فقد تبين وجود علاقة طردية بين الاستثمار في المجال السياحي وكل من الناتج المحلي الإجمالي وتوظيف اليد العاملة بشكل عام، أما في العراق فيلاحظ ان تأثير الاستثمار السياحي على المؤشرات المذكورة افرا كان محدود وضئيل.

الكلمات المفتاحية : السياحة ، الاستثمار السياحي ، التنمية المستدامة ، الناتج المحلي الإجمالي ، التشغيل .

<sup>1</sup>) بحث مستقل من رسالة ماجستير

<sup>a</sup> Prof. Dr. Amal Asmar is a client

[Amel.zaboon@qu.edu.iq](mailto:Amel.zaboon@qu.edu.iq)

<sup>b</sup> Researcher: Helen Saad Daoud

[ssyyd2579@gmail.com](mailto:ssyyd2579@gmail.com)

*a Ministry of Higher Education and Scientific Research, College of Administration and Economics, University of Al-Qadisiyah, Iraq*

*b, University of Al-Qadisiyah College of Administration and Economics, Iraq*

## **extract**

Tourism is one of the important economic sectors that can have a significant impact on the growth and economic development of any country in the world, and this results from its impact on the economic performance of many sectors of the national economy, whether directly or indirectly, because of the relationship it has with those sectors and accordingly and for the development of This sector must pay attention to tourism investment through increased spending and investment financing, which is directed to improving the components of the tourism product to suit the expected demand for it in order to serve the goals of sustainable development. Thus, it can become an effective development alternative in Iraq through its contribution to increasing income and GDP and working to provide direct and indirect work in the sectors related to it, and the research aims to shed light on the most important repercussions that tourism investment leaves on GDP and employment.

For the purpose of reaching the objectives of the research, the two researchers used the descriptive analytical approach to follow up the development of the indicators under study through the data obtained from official and unofficial sources, and the most important results reached by the researcher through the study and analysis of the effects left by investment in the tourism sector, it was found that there is a direct relationship between Investment in the tourism field and both the gross domestic product and the employment of manpower in general. As for Iraq, it is noted that the impact of tourism investment on the aforementioned indicators was limited and small.

## **المقدمة :**

يشكل القطاع السياحي في العراق القطاعات الاقتصادية المهمة التي يعول عليها في الدخل القومي وتوفير فرص عمل جديدة وحل مشكلة البطالة كون السياحة بذاتها تعد ثروة مستدامة ومتعددة، فضلاً عن كونها وسيلة لنشر الثقافة الوطنية وتبادل الثقافات بين الشعوب المختلفة ، ولما كان العراق يستند إلى بيئه سياحية واعده نظراً لامتلاكه العديد من المقومات سياحية التي تفوق ما تملكه الكثير من الدول التي اهتمت بقطاعها السياحي وتطورته ، اذ يزخر هذا البلد بمقومات السياحة الدينية والتراثية والتاريخية ، فضلاً عن المقومات الطبيعية التي تشكل عنصر جذب سياحي لا يقاوم اذا ما احسن استخدامها وتوظيفها في صناعة السياحة التي اصبحت صناعة المستقبل، مما ينعكس على الناتج المحلي الاجمالي والتشغيل بشكل ايجابي.

**أهمية البحث :** تكمن اهمية البحث من اهمية القطاع الذي تتناوله، لكونه من القطاعات التي من الممكن أن تسهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي والتشغيل سواء كان ذلك بشكل مباشر او غير مباشر عن طريق رفع كفاءة أداء القطاعات الأخرى المرتبطة به .لذا لابد من الاهتمام برفع نسب الاستثمار الموجهة نحو هذا القطاع.

**مشكلة البحث:** تتمثل مشكلة البحث في عدم استثمار هذا القطاع بالشكل الافضل ، فضلاً عن انخفاض نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي والتشغيل على الرغم من المقومات الكبيرة التي يمتلكها هذا القطاع .

**فرضية البحث:** انطلق البحث من فرضيه مفادها "ان ضعف وضالة الاستثمار الموجه نحو القطاع السياحي في العراق ادى إلى ضعف مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي التشغيل"

**اهداف البحث:** يسعى البحث الى تحقيق العديد من الاهداف اهمها:

- 1- التعرف على ماهية مفهوم الاستثمار في القطاع السياحي واهدافه وأهم المقومات الخاص به.
- 2- متابعة وتحليل التطور في مؤشرات القطاع السياحي بالعراق خلال مدة الدراسة
- 3- متابعة وتحليل تطورات الاستثمار في القطاع السياحي بالعراق وانعكاساته على الناتج المحلي الاجمالي والتشغيل
- 4- بيان ابرز المقومات السياحية التي يمتلكها العراق الى جانب تأثير اهم المعوقات التي تقف عقبه امام تعزيز مساهمة القطاع السياحي في الناتج والتشغيل .

**منهج البحث:** لقد استخدمت الباحثان المنهج الوصفي التحليلي في دراسة وتحليل اتجاهات المؤشرات قيد البحث بالاعتماد على البيانات المتوفرة في المصادر والتقارير الرسمية وغير الرسمية.

**هيكلية البحث :** للوصول الى الأهداف المتواخدة من البحث فقد تم تقسيمه الى مبحثين هما المبحث الاول : مقومات ومسار تطور الاستثمار السياحي في العراق اما المبحث الثاني تناول الاثار المترتبة للاستثمار السياحي على الناتج المحلي الاجمالي والتشغيل في العراق وابرز التحديات والمعوقات التي تواجه الاستثمار السياحي في العراق وختم في الاستنتاجات والتوصيات.

## **المبحث الأول**

### **مقومات ومسار تطور الاستثمار السياحي في العراق**

#### **المطلب الأول : مفهوم الاستثمار السياحي.**

يعد الاستثمار أحد مكونات الاقتصاد الكلي الذي يعمل على توظيف الاموال المتاحة في الفرص الاستثمارية التي يتوقع المستثمر أن تحقيق أعلى عائد بأقل مستوى من المخاطرة ، وهناك العديد من العوامل التي تؤثر فيه هي العرض والطلب ومعدلات التضخم وأسعار الفائدة وأسعار الصرف (منى يوسف ، 2018 : 17)

اما بالنسبة للاستثمار السياحي فهو جزء من الاستثمارات الإجمالية للدول ويتمثل برؤوس الاموال المخصصة لتمويل مشاريع القطاع السياحي. اذ انه يعد من الانشطة الوعادة التي تتيح فرصاً استثمارية قادرة على المنافسة في سوق السياحة العالمية (حاوشين ابتسام ، 2020: 308)

ويعرف الاستثمار السياحي بأنه ذلك الجزء من القابلية الإنتاجية الموجهة إلى تكوين رأس المال السياحي المادي والبشري بغية زيادة طاقة البلد السياحية ، ويتمثل في بناء الفنادق والمدن السياحية والجامعات والمعاهد السياحية والبنى الارتكانية التي تدعم السياحة (اسماعيل الدباغ ، 2013: 134)

وقد عرفته منظمة السياحة العالمية بأنه تلك المنظومة المتكاملة من العلاقات والنشاطات الاستثمارية السياحية المرتبطة بتقديم الخدمات السياحية المتنوعة بدءاً من عملية الحجز والحصول على بيانات البلد محل الزيارة والنقل من وإلى مكان إقامة السائح فضلاً عن الحصول على خدمات الطعام والشراب والترفيه والسلية والمتاحة على خدمات التكميلية الأخرى (WTO,tourism)

ونخلص من ذلك الى ان الاستثمار السياحي هو سلسة متداخلة من العمليات المركبة التي تحدد اوجه و مجالات الإنفاق والتمويل الاستثماري الهادفة الى تطوير وتحسين مكونات المنتج السياحي ليلائم الطلب المتوقع عليه بما يخدم اهداف التنمية السياحية المستدامة المسؤولة في ظل ظروف بيئية ذات ابعاد اجتماعية وتراثية وثقافية واقتصادية وحضارية ومادية شديدة التعقيد بما يضمن تعزيز القيمة المضافة الكلية على المستوى الاقتصادي (مصطفى احمد ، 2019: 16)

#### **ثانياً : اهداف الاستثمار السياحي.**

هناك مجموعه من الاهداف التي تسعى الدولة الى تحقيقها من الاستثمار في قطاع السياحة وهي الآتي : (بلقاسم سهام ، 2018 : 46)

**1- الاهداف الاقتصادية :** تجلی الاهداف الاقتصادية للاستثمارات السياحية بالاتي:

- أ- توفير رأس المال اللازم لدفع عجلة النمو الاقتصادي وزيادة الطاقة الإنتاجية في أي دولة من دول العالم .
- ب- خلق مشروعات تنموية تؤمن عوائد اقتصادية للبلد وتنشط الدورة الاقتصادية .
- ت- تنمية وتأهيل مناطق الجذب السياحي بهدف زيادة العائدات السياحية التي تساهم في زيادة الدخل القومي وتحسين ميزان المدفوعات

## **2-الاهداف السياسية : وتمثل بالاتي:**

أ- رفع مكانة الدولة سياسيا من خلال زيادة القدرة الامنية واداء النظام السياسي بشكل قوي

ب- تعزيز القدرات التفاوضية للدولة مع الدول والمنظمات الاخرى .

ت- تغير سلوك الافراد وانتظامهم في المنظمات والمشاريع يجعل منهم قوة فاعلة في المجتمع

## **3-الاهداف الاجتماعية : وتهدف الى:**

أ- رفع مستوى المعيشة افراد المجتمع

ب- سد الفجوة التنموية الاقتصادية بين اقاليم الدولة المتغيرة وغير المتغيرة من خلال الحد من الهجرة الداخلية

ت- القضاء على جميع اشكال الفساد الاجتماعي والامراض الاجتماعية الخطيرة التي تفرزها البطالة والفقر.

## **ثالثاً : مجالات الاستثمار السياحي.**

تتمثل مجالات الاستثمار السياحي في العناصر التالية: ( فاطمة فرج ، 2015: 25)

1-الايواء السياحي : وترتبط بعمليات الاستثمار في الفنادق والمباني السياحية ودور الاستراحة والمجمعات والقرى والمدن والشقق وغيرها من اماكن الايواء التكميلية .

2- أماكن الترفيه وقضاء الفراغ : وترتبط بعمليات الاستثمار في المقاهي والمطاعم ،المسابح ،الказينوهات ،محطات الاستراحة السياحية وحمامات المياه المعدنية العلاجية .

3- النقل والمواصلات والاتصالات: تعتبر من اهم مجالات الاستثمار السياحية وهي :

أ- استثمارات حكومية تتعلق بإقامة المطارات المدنية ،الموانئ ، محطات الزوارق النهرية واماكن توقف العبارات والمراكب .

ب- استثمارات في الطرق البرية المخصصة لأغراض سياحية .

ت- استثمارات في نقاط البريد والاتصالات الخدمية ضمن المرافق السياحية .

4- التعليم والبحث العلمي : حيث يتم الاستثمار في الكليات والمعاهد ومراكز الدراسات المهنية لأعداد كوادر سياحية قادرة على تطوير وخلق منتجات سياحية جديدة تسهم في الرفع من قيمة القطاع .

5- الادارة السياحية التكميلية : تتعلق اساساً بإنشاء العمارات والدوائر المعنية بالمرافق السياحية وصيانتها وتجهيزها بالمعدات واللوازم الاخرى .

5- الترويج والاعلام السياحي : تشمل الاستثمارات الموجهة لمراكز الاستعلامات والخدمات السياحية ومكاتب لحجز السياحي وكل النفقات المخصصة للحملات الترويجية وطبع البوسترات وخدمات الاعلام والتنفيذ السياحي .

## **المطلب الثاني : مقومات الجذب السياحي في العراق.**

يعد العراق من الدول التي تمتلك مقومات الجذب السياحي (البشرية والطبيعية والأثرية والدينية والثقافية ) التي نادراً من الناحية النوعية ما تتوافر في بلد آخر حتى يمكن ان نقول انها غير موجودة في بعض الدول النامية المتطرفة سياحياً ، وبالتالي فهي تشكل القاعدة الاساس بالنسبة للاستثمار السياحي ونقطة لجذب السواح ، وفي ضوئها يتحدد الطلب السياحي وزيادته اذا تم تطويرها بشكل فاعل وملموس .  
ولا بد من استعراض اهم مقومات الجذب السياحي في العراق وهي كالتالي :

### **اولاً : المقومات الطبيعية :**

ان البيئة الطبيعية هي احد مقومات الجذب للنشاط السياحي وتتمثل بالمعارف الطبيعية التي تتفرد بها المنطقة وتميزها عن غيرها من المناطق والتي من خلالها يمكن تحديد الاشكال السياحية التي يمكن اقامتها في تلك المناطق ومن ثم فإنها تدعم عملية نشوء وتطور السياحة فيها وفي اطار هذا السياق يمكن استعراض اهم المقومات الطبيعية التي يمتلكها العراق وكالاتي :

**1- الموقع الجغرافي :** تبرز أهمية الموقع الجغرافي من الناحية السياحية في كونه يحدد العلاقة بين الإقليم المقصود بالتنمية السياحية وحركة السياحة الدولية في الأقاليم الأخرى ، ويعد الموقع الجغرافي احد المقومات الطبيعية الرئيسية التي تؤثر في نشوء وتطور الاستثمار السياحي .

وبصدق الحديث العريق نجد انه يقع بين دائري عرض (29° 37' - 5° 29') شمالاً، وخطي طول (48° 5' - 538°) شرقاً ، وتحيط بالعراق أربع دول عربية هي (الأردن، سوريا، السعودية والكويت) ودولتان غير عربيتان هما إيران وتركيا ويرتبط مع هذه الدول بعلاقات تاريخية وحضارية واقتصادية وكان لوجود طرق النقل المختلفة (البرية والبحرية والجوية) قد عززت هذه العلاقات على مر الأزمنة مما جعل هذه الدول مصدراً أساسياً ومهم للسياح وخاصة دول الخليج العربي ، (قيس رؤوف ، 1982 : 104) كما ان الموقع يؤهله لأن يكون هدفاً للسياح من جميع ارجاء العالم .

**2- المناخ والتضاريس:** يعد المناخ احد المقومات الجغرافية الطبيعية وعاملًا مهمًا من العوامل المؤثرة في نشوء وتطور السياحة ، وفي صدق الحديث عن المناخ في العراق نجد انه يقع ضمن دائري عرض (29° 37' - 5° 29') شمالاً تقريباً ، وهو بهذا يقع ضمن القسم الجنوبي من المنطقة المعتدلة الشمالية ، وتخالف خصائص المناخ حسب الفصول الاربعة فهناك فصلان رئيسيان هما الصيف والشتاء وفصلان قصيران هما الربيع والخريف ويتصفان بالحرارة المعتدلة (لؤي عدنان ، 2020 : 520).

وتحتل المنطقة الجبلية المكانة الأولى في العراق لأغراض السياحة الشتوية المتمثلة بالفعاليات المرتكزة على تساقط الثلوج وهذه الفعاليات تشكل في مظهرها الحالة الفريدة لمناخ العراق (رؤوف محمد، 2010: 33).

### ثانياً : المقومات الحضارية والاثرية والثقافية .

ويقصد بها ما خلدة الانسان وصنعة او توارثه من تراث حضاري ، سواء كان هذا التراث على شكل فنون معمارية او تشكيلية او فنون شعبية او معالم حضارية ، فضلا عن الاماكن التراثية والنصب التذكاري والاسواق التراثية والمعارض والمتاحف ....الخ (محمد عبد الرزاق 1991: 200). ويمتلك العراق تاريخاً عريقاً ازاخراً بالمقومات الحضارية والاثرية التي جعلت منه مهدأً للحضارة الانسانية بدءا من الحضارة السومرية والبابلية والاشورية وانتهاء بالحضارة العربية الاسلامية ، فمعالم الاثار والمتاحف والوثائق التاريخية الموجودة تشهد على عراقة وعظمية الحضارات المتعاقبة فيه مما يضفي جانبًا مشرقاً لا سيما للسياح الاجانب وتمارس دور ايجابي في تنشيط السياحة اذا ما تم استثمارها بالشكل الصحيح (كريم سالم ، قاسم جبار ، 2016 : 153).

### ثالثاً: المقومات الدينية.

لقد ازدهرت السياحة الدينية في العراق نظراً لوجود عدداً من المراقد سواء كانت اسلامية او مسيحية او ديانات اخرى وتشمل الأضرحة والأماكن الدينية ومقامات الأولياء والصالحين وأي شيء يتعلق بالتراث الديني ، وبالتالي فإن هذه المقومات تمثل مركز الصدارة في جذب السياح إلى العراق .

وتعد السياحة الدينية بوصفها نمطاً من أنماط السياحة التي تمارس إلى جانب كونها ممارسة للنشاطات والطقوس الدينية ويمتاز هذا النمط باستمراريته وعدم تأثره بالعوارض المناخية او مستوى المعيشة على نحو كبير ، لذا فإن السياحة الدينية في العراق تعد أحد أهم الأنماط السياحية سواء كان على مستوى السياحة الداخلية او الخارجية على حد سواء ، إذ يستحوذ العراق على النسبة الأكبر من المزارات الدينية المقدسة للمسلمين وتشكل ما يقارب (90%) من قواعد مزارات الانبياء والولياء في العالم العربي ضمن خريطة تضم أكثر من (6500) موقع اثري وديني وترفيهي (كريم سالم ، قاسم جبار ، 2016 : 46 )

### **المطلب الثالث**

#### **تحليل التطور في مؤشرات القطاع السياحي في العراق**

##### **اولا : تحليل التطور في حجم الاستثمار السياحي في العراق خلال مدة الدراسة .**

وللحديث عن الاستثمار السياحي في العراق يتوجب علينا معرفة البيئة الاستثمارية العراقية بشكل عام فالاستثمار السياحي هو جزءا من الاستثمار ويخضع لشروطه وليس بمعزل عنه ، والبيئة الاستثمارية في العراق يمكن ان تستوعب او عية استثمارية خارجية الى جانب الاستثمار المحلي نظرا الحاجة العراق للاستثمار في اعادة الاعمار والنهوض باقتصاده وزيادة نموه لما له من اثر في تنظيم العملية الاستثمارية وتوفير المناخ الملائم لها ، الامر الذي جعل من اصدار قوانين جديدة في مجالات الاستثمار امر هام جدا ليتماشى وحاجة البلد الكبيرة لإعادة بناء القواعد الاقتصادية والبنية التحتية (بشرى محمد ، 2019 : 325) وبالرغم من اهمية هذا القطاع في التنمية المنشودة للاقتصاد العراقي، الا ان هناك ضعفا في حجم الاستثمارات الموجهة نحو هذا القطاع كما هو واضح في الجدول(4)

**الجدول (4)**

#### **التطور في حجم الاستثمار السياحي في العراق سنوات متفرقة**

السنة	حجم الاستثمار	نسبة التغير (مليار دولار)
2000	0.3	-
2005	0.3	0
2008	0.8	-
2009	0.5	35.5-
2010	0.9	78.04
2011	1.0	9.88
2012	1.3	27.39
2013	1.9	44.57
2014	1.9	0
2015	1.5	19.71-
2016	1.5	0
2017	1.8	24.55
2018	1.9	5.38
2019	2.1	5.61

المصدر : اطلس بيانات العالم ، السياحة ، احصائيات دولية وبيانات اقليمية وخرائط ، متاح على الرابط:

الذي يلاحظ من خلاله انه بالرغم من ان حجم الاستثمارات في القطاع السياحي العراقي قد شهد بشكل عام ارتفاعا من (0.3) مليار دولار في عام 2000 ليصل الى (2.1) مليار دولار في عام 2019 ، الا انه شهد انخفاضا في العديد من السنوات الدراسية ، حيث انخفض حجم الاستثمارات في عام 2009 ليبلغ نحو (0.5) مليار دولار وبمعدل نمو سنوي (35.5- %) ، عام 2008 الذي كان نحو (0.8) مليار دولار وقد

نتج ذلك عن الازمة المالية العالمية التي اثرت على اقتصادات العالم ، اضف الى ذلك الظروف الامنية وعدم الاستقرار السياسي الذي مر بها العراق في تلك الفترة ، اما المدة المحصورة بين (2010 – 2013 ) فقد شهدت ارتفاعاً في حجم الاستثمارات من (0.9) مليار دولار وبنسبة نمو بلغت نحو (78.04) ليصل الى نحو (1.9) مليار دولار وبنسبة نمو بلغت (44.57%) وهذا قد نتج عن تحسن الظروف الاقتصادية والامنية في العراق وزيادة التخصيصات الاستثمارية الموجهة نحو هذا القطاع، وقد شهد عام 2015 انخفاضاً في حجم الاستثمارات بلغ نحو (1.5) مليار دولار وبنسبة نمو سالبة بلغت (-19.71%) نتيجة الحرب مع العصابات الارهابية وتوجيه جزء كبير من الانفاق العام نحو الانفاق العسكري .اما المدة المحصورة بين (2017 - 2019 ) فقد شهدت حجم الاستثمارات في القطاع السياحي ارتفاعاً من (1.8) مليار دولار وبنسبة نمو تتراوح بين (5.38 % - 24.55 %) نتيجة لزيادة اسعار النفط وارتفاع نسبة التخصيصات الاستثمارية له.

وبصدد الحديث عن الفرص الاستثمارية المتاحة التي تخص القطاع السياحي في العراق يمكن ملاحظة الجدول (5) الذي يتبيّن من خلاله ان اغلب محافظات العراق توجد فيها فرص استثمارية واعدة في مشروع كسر الاحتكار النفطي في الاقتصاد العراقي كونها تمتاز على انها تحوي قطاعات اقتصادية مهمة، فضلاً عن كونها عقدة موصلات لطرق دولية ومحليّة ، ولعل من الانشطة الاقتصادية الواعدة فيها هي السياحة سواء كانت تاريجية او دينية او سياحة ترفيهه نظراً لاحتوائها على العديد من الاماكن والمرافق المقدسة ولكافّة الطوائف والاديان وكما هو واضح في الجدول المذكور.

**جدول ( 5 )**  
**الفرص الاستثمارية المتاحة في عدد من المحافظات العراق**

المحافظة	الارض المخصصة للمشروع	الموقع	اسم المشروع	ت
بابل	-	مسرح بابل ، قاعة العرش ، الاماكن السكنية	اعادة تأهيل ساحة احتفالات بابل الاثرية	1
بابل	مساحات مختلفة	بابل	تجديد متحف بابل	2
ديالى	٢٠٠ دونم	ضفاف بحيرة حمررين	مدينة سياحية على ضفاف بحيرة حمررين	3
ديالى	٣٠٠ دونم	خانقين ( سعدية ) / ١٤٠ دشتان ٩	مدينة سياحية على ضفاف بحيرة حمررين اليسرى	4
ديالى	١٠ دونم	خانقين	فندق سياحي ومنطقة ترفيهية والعاب	5
صلاح الدين	مساحات مختلفة	سامراء	فندق ٥ نجوم وفندق ٣ نجوم	6
واسط	٣,٦ دونم	واسط / العزيزية	فندق ومطعم وكازينو	7
نينوى	٨٨ دونم	شمال الموصل ب ٣٠ كم	مدينة سياحية في منطقة سد الموصل	8
نينوى	٢٥٠ دونم	شمال الموصل بمسافة ٦ كم	تأهيل منتجع الشلالات السياحي	9
نينوى	٢٠٠٠ دونم	جبل بعشيقه	مجمع سياحي	10
نينوى	٤ دونم	حمام العليل قرب تل السبت على نهر دجلة	منتجع سياحي صحي في منطقة حمام العليل	11
نينوى	١ دونم	الموصل - الكورنيش مطل على نهر دجلة	إعادة تأهيل فندق أشور	12
نينوى	٦٠ دونم	٤٣٢/١٧ م ٣٧ بو عيزه حي العربي	غابة ومدينة سياحية	13
الأنبار	١٠ دونم	الفلوجة	فندق ٥ نجوم	14
الأنبار	٦ دونم	قضاء حديثة	فندق ١ ايام السياحي	15
الأنبار	١١ دونم	قضاء القائم	مدينة العاب القائم	16
كربلاء المقدسة	٢ دونم	كربلاء - العباسية	فندق ومول	17
كربلاء المقدسة	٨ دونم	كربلاء - قضاء الهنديه	شقق فندقية مطلة على نهر الفرات	18

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، التقرير الاقتصادي السنوي، الجهاز المركزي

للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، 2019

## ثانياً : التطور في عدد السواح الوافدين وحجم الايرادات السياحية في العراق خلال مدة الدراسة .

يعد القطاع السياحي من اكبر القطاعات الاقتصادية حساسية لالزمات السياسية والاقتصادية ، وعلى النقيض من هذا فهو من اكبر القطاعات سرعة في النمو في اوقات الامن والاستقرار ، وبما ان العراق يتميز بتنوع مقوماته السياحية التي تجعله جديراً باستقبال الملايين من السياح من جميع انحاء العالم لذلك نلاحظ ازدياد اعداد السياح الى العراق وخاصة الوافدين للسياحة الدينية التي تعد احد انواع السياحة في العراق ، وقد اتسمت المدة الممتدة من (2000 - 2019) بتذبذب اعداد السياح القادمين الى العراق الا انها بشكل عام قد شهدت ارتفاعاً، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول (6) اذ ارتفع اعداد الوافدين للعراق من (3465) الف سائح في عام 2000 ليصل الى (6548) الف سائح في عام 2019، وقد سجل اعلى عدد للسياح الوافدين للعراق في عام 2016 وقد بلغ نحو (7749) الف سائحاً ، في حين ادنى عدد للوافدين كان في عام 2006 وقد بلغ نحو (1434) الف سائح وقد نتج ذلك بسبب عدم الاستقرار السياسي والامني الذي شهد العراق في تلك المدة . وقد شهد اعداد الوافدين خلال المدة الممتدة ما بين (2009-2002) تذبذباً واضحاً يتمثل بالارتفاع تارة والانخفاض تارة اخرى وهذا ناتج عن الظروف الاقتصادية والسياسية الغير مستقرة التي مر بها العراق في تلك المدة ، اضف الى ذلك تأثير الازمه المالية العالمية التي اثرت على جميع الاعمال الاقتصادية في العالم بما فيها النشاط السياحي وقد ادى ذلك الى منع معظم دول العالم لرعاياها من السفر الى العراق ، مما تسبب في تدهور النشاط السياحي وقللت مساهمته بالاقتصاد الوطني الا انه بعد عام 2010 حصلت زيادة في اعداد السياح فقد بلغ (3050) الف سائحاً واستمر بالزيادة حتى وصل الى (6321)الف سائح عام 2013 وذلك لتحسين الظروف الاقتصادية والأمنية في البلد مما ادى الى ازدياد اعداد الوافدين للسياحة الدينية والناتج عن اتفاقية التضامن بين العراق وايران من جهة وفتح المجال امام السائحين لزيارة العتبات المقدسة من جهة ثانية . اما بالنسبة للمدة المحصورة بين (2015-2019) فقد شهدت تذبذب في اعداد الوافدين للعراق بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة اخرى وهذا ناتج عن الظروف الأمنية التي تعرض لها العراق والتي تمثلت بحرب العصابات الإرهابية وانخفاض اسعار النفط العالمية والتي تسببت من انخفاض اعداد الوافدين من الدول النفطية .

اما بالنسبة الى حجم الايرادات السياحية التي حققها العراق خلال مدة الدراسة يلاحظ انها قد شهدت تطويراً كبيراً وكما هو واضح في الجدول (6) ومع ذلك يمكن القول بان هذه الايرادات كانت تعاني من التذبذب خلال سنوات الدراسة، اذ سجلت اعلى قيمه لها في عام 2015 وبلغت نحو (4076) مليون دولار عام وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو (62.8%)، في حين كانت ادنى قيمه لها سجلت في عام 2000 وبلغت نحو (2) مليون دولار وكان ذلك بسبب الحروب التي خاضها العراق في تلك المدة وغياب الاهتمام

الحكومي بهذا القطاع والوضع الامني السائد آنذاك والتي ساهمت في تعميق ازمة القطاع السياحي في العراق ، ولكن مع تحسن الوضاع الامنية والاقتصادية في العراق وزيادة اعداد الوافدين مما انعكس ايجاباً على حجم الايرادات السياحية اذ سجلت ارتفاعاً خلال المدة المحسوبة بين (2007-2015) من (555) مليون دولار ليصل الى (4076) مليون دولار، وبعد ذلك سرعان ما انخفض حجم الايرادات ليصبح نحو (2959- 2479 - 1986) مليون دولار في الاعوام ( 2016 - 2017 - 2018 ) على التوالي بسبب الاصدات الامنية وهجوم العصابات الارهابية التي طالت عدد من مناطق غرب وشمال العراق ، بعد ذلك ارتفعت الايرادات السياحية عام 2019 اذ بلغت (3593) وبمعدل نمو سنوي بلغ (80.9%) وقد نتج ذلك عن تحسن الظروف الامنية وارتفاع اعداد الوافدين لأغراض السياحة الدينية ، والجدير بالذكر ان الزيادة التي حصلت في عدد السياح لا يعود الى تحسن النشاط السياحي واستخدام وسائل الترويج واتخاذ خطط تنموية تطويرية لهذا القطاع ، وانما يعود الى زيادة حركة السائحين بين العراق وايران وفتح المجال امام السائحين لزيارة العتبات المقدسة في كربلاء والنجف وبغداد .

#### جدول (6)

#### عدد السائحين الوافدين والايرادات السياحية في العراق خلال المدة (2000-2019)

السنة	اعداد السياح	معدل النمو %	معدل النمو اعداد السياح	حجم الايرادات السياحية مليون دولار	معدل نمو نمو الايرادات السياحية %
2000	3465	-	-	2	-
2001	5102	47.2	15	15	650
2002	3295	-35.4	45	200	200
2003	2656	-19.3	75	66.6	15.7
2004	1878	-29.2	110	110	15.7
2005	2003	6.6	186	186	69.1
2006	1434	-28.4	170	170	-8.6
2007	2490	73.6	555	555	226.5
2008	3447	82.2	867	867	56.2
2009	2270	-8.8	1432	1432	65.2
2010	3050	34.3	1736	1736	21.2
2011	3874	27.1	1557	1557	-10.3
2012	4474	15.4	1640	1640	5.3
2013	6321	41.2	2188	2188	33.4
2015	4922	-22.1	4076	4076	62.8
2016	7749	57.4	2479	2479	-39.9
2017	6152	-20.6	2959	2959	19.4
2018	6097	-0.8	1986	1986	-32.9
2019	6548	0.2	3593	3593	80.9

المصدر : منظمة التعاون الاسلامية ، السياحة الدوليه في بلدان التعاون الاسلامي ، كتاب احصائيات دول الاعضاء ، سنوات متفرقة .

### **ثالثاً: تحليل التطور في طاقة الإيواء السياحي في العراق خلال مدة الدراسة .**

تعتبر طاقة الإيواء من المقاييس المهمة التي من خلالها التعبير عن امكانيات العرض السياحي ، وتسمى ايضاً (الطاقة الاستيعابية) وهي المعتمدة في قياس وتطوير الاستثمار السياحي في اي البلد ، ومن خلال استعراض مؤشراته الاجمالية المتمثلة بمجمعات الإيواء السياحي ونشاط الفنادق وعدد ليالي المبيت وعدد الاسرة ففي الجدول (7) يلاحظ ان هذه المؤشرات بشكل عام قد شهدت ارتفاعاً خلال مدة الدراسة، الا انها عانت من التذبذب بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة اخرى خلال سنوات الدراسة، إذ سجل عدد الفنادق ومجمعات الإيواء السياحي تراجعاً خلال المدة المحسوبة بين (2004- 2007)، حيث انخفض عددها من (838) في عام 2004 ليصل إلى (292) عام 2007 وقد نتج ذلك عن الأوضاع السياسية والاقتصادية غير المستقرة في تلك الفترة، في حين يلاحظ ان عدد الغرف والاسرة شهد تذبذباً خلال المدة المذكورة نفسها. اما المدة المحسوبة بين (2009-2019) فقد شهد عدد الفنادق ومجمعات الإيواء السياحي ارتفاعاً من (662) فندق ومجمع ايواء ليصل الى (2282) فندق ومجمع ايواء سياحي، وكذلك الحال بالنسبة لعدد الغرف والأسره الذي شهد ارتفاعاً ماعدا عام 2018 الذي سجل فيه انخفاضاً ، وقد احتلت كل من كربلاء واربيل المراتب الاولى في اعداد الفنادق ومجمعات الإيواء السياحي اذ بلغ عددها نحو (663) ، (477) فندق ومجمع ايواء سياحي على التوالي اما عدد ليالي المبيت فقد شهد ارتفاعاً خلال سنوات الدراسة ماعدا عامي 2017، 2018 التي سجلت انخفاضاً بسبب الازمه الامنية التي مر بها العراق آنذاك ، نخلص من ذلك الى انه بالرغم من ارتفاع حجم طاقة الإيواء السياحي في العراق والناتج عن زياده الاستثمار في هذا المجال ، الا انها لا تتناسب مع اهمية هذا القطاع واعداد الوافدين، وبخاصة الوافدين للسياحة الدينية مما يتطلب مراجعة موضوعيه واتخاذ الاجراءات اللازمه لتنميته هذا القطاع ليأخذ دوره المنشود في الاقتصاد العراقي.

## جدول(7)

### المؤشرات الاجمالية لنشاط الفنادق ومجمعات الايواء السياحي في العراق للمندة ( 2000 – 2019 )

السنة	عدد الفنادق	عدد الاسرة	عدد ليالي المبيت	عدد الغرف
2000	836	5982	5231	19851
2001	860	6421	6143	21324
2002	942	6893	6892	28593
2003	894	8174	6173	21225
2004	838	4249	4249	23213
2005	715	3893	3893	24139
2006	505	3928	3928	15058
2007	492	4076	4076	17099
2009	662	54273	6276	23348
2010	751	68693	8943	35427
2011	929	72647	10526	37567
2012	1084	82351	12176	40547
2013	1267	93560	14059	41202
2015	1296	107106	14294	47806
2016	1484	110944	16736	49774
2017	1618	146807	11918	67299
2018	1666	136835	10696	53988
2019	2282	181380	18939	79917

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، التقرير الاقتصادي السنوي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكتلوجيا المعلومات ،سنوات متفرقة.

- لا تتوفر بيانات للاعوم 2008، 2014 بسبب انشغال جهاز الاحصاء بأعمال التعداد في السنة الاولى وخلية الازمه التي تعرض لها البلد في السنة الثانية.

## المبحث الثاني

### الآثار المترتبة للاستثمار السياحي على الناتج المحلي الإجمالي والتشغيل في العراق والمعوقات والتحديات التي تواجهه .

#### أولاً : اثر السياحة في الناتج المحلي لإجمالي في العراق.

وبعد هذا المؤشر من المؤشرات الرئيسية في تحديد مدى اهمية القطاع السياحي في الاقتصاد العراقي ، اذ يلاحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول (8) ان قيمة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الاجمالي قد تراوحت بين الارتفاع والانخفاض وكانت اعلى قيمة له عام 2019 وبلغت نحو (5.8) مليار دولار وبمعدل نمو سنوي بلغ (4.01%) وادنى قيمة له بلغت نحو (0.9) مليار دولار عام 2005 ويعود هذا التدني في اداء القطاع السياحي الى اعتماد الاقتصاد العراقي على قطاع النفط بشكل كبير حيث تشكل نسبة مساهمته نحو اكثـر من (44.97%) حسب احصاءات عام 2019 ، اضف الى ذلك قلة الاستثمارات الموجهة نحو هذا القطاع وعدم الاهتمام بالتطويرات، الامر الذي انعكس على نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي ، اذ تشكل نسبة مساهمة ضئيلة ، وكانت اعلى نسبة مساهمة له في السنوات قيد الدراسة قد بلغت نحو (3.31%) ، اما متوسط نسبة اسهام هذا القطاع في الناتج المحلي خلال مدة الدراسة ماعدا السنوات التي لم تتوفر فيها البيانات فقد بلغ نحو (2.47%) وهنا يجب على الدولة العمل على معرفة الاسباب التي تؤدي الى استمرار انخفاض نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي العراق ومعالجتها ، في حين يلاحظ ان نسبتها خلال سنوات الدراسة تراوحت بين الارتفاع والانخفاض حيث بلغت نسبة مساهمته في عام 2000 نحو (2.08%) وتعد نسبة ضئيلة قد نتجت عن العقوبات الاقتصادية الذي تم فرضها على البلد من قبل الامم المتحدة في تلك المدة وادى الى منع دخول السياح الى العراق واستمرت هذه النسبة بالانخفاض حتى بلغت (2.02%) عام 2008 ، اما خلال المدة (2009-2019) فقد اخذت هذه النسب بالتراوح بين الارتفاع تارة والانخفاض تاره اخرى وبلغت اعلى نسبة لها في عام 2015 وكانت نحو (3.31%) اما ادنى نسبة مساهمة كانت في عام 2011 وبلغت نحو (1.73%) وقد نتج ذلك عن حالة عدم الاستقرار الامني التي مر بها البلد وقد انعكس ذلك على اعداد السواح الوافدين اليه والايرادات السياحية المتحققة في بعض السنوات ، فضلاً عن انخفاض حجم التخصيصات الاستثمارية الموجه نحو هذا القطاع في الموازنة العامة للدولة.

اما بالنسبة الى متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي فأنه بشكل عام شهد ارتفاعاً خلال مدة الدراسة اذ ارتفع من (30.2058) دولار عام 2000 ليصل الى (5943.50) دولار عام 2019 اما نسبة النمو السنوي فقد تراوحت بين الارتفاع والانخفاض تبعاً للتغيرات في نصيب الفرد من الناتج ،في حين

شهدت بعض السنوات نمواً سلبياً في معدل النمو السنوي لنصيب الفرد منها (2009 ، 2014 ، 2015 ، 2016) حيث بلغت نحو (6.2% - 29.3%) على التوالي وذلك لأسباب عديدة، منها تأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 2008 وانعكاساتها على الانشطة الاقتصادية في دول العالم وال الحرب مع العصابات الإرهابية وانخفاض اسعار النفط العالم في عام 2014 ، وبالرغم من ذلك نجد ان النسبة الضئيلة في مساهمة السياحة كان لها تأثير ايجابي على نصيب الفرد من الناتج .

### جدول (8)

#### نسبة مساهمة السياحة في اجمالي الناتج القومي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في العراق سنوات متفرقة

السنة	مساهمة السياحة في الناتج المحلي الاجمالي (مليار \$)	معدل النمو السنوي %	نسبة المساهمة المباشرة	متوسط نصيب الفرد من الناتج بالأسعار الجارية (مليار دولار)	معدل النمو السنوي %
2000	3.2	-71.8	2.08	2058.30	-
2005	0.9	144.4	2.40	1855.50	33.2
2008	2.2	4.5	2.02	4636.60	45.6
2009	2.3	13.1	2.46	3853.80	-16.8
2010	2.6	3.8	2.25	4657.30	20.8
2011	2.7	29.6	1.73	6045.50	29.8
2012	3.5	31.4	1.86	6836.10	13.0
2013	4.6	2.2	2.23	7076.60	3.5
2014	4.7	17.0	2.35	6637.70	-6.2
2015	5.5	-12.7	3.31	4688.30	-29.3
2016	4.8	12.5	2.98	4550.70	-2.9
2017	5.4	3.7	3.06	4985.50	9.5
2018	5.6	3.6	3.00	5915.90	18.6
2019	5.8	-71.8	2.93	5943.50	0.4

المصدر : من اعداد الباحثة وبالاعتماد على اطلس بيانات العالم ، السياحة ، احصائيات دولية وبيانات اقليمية وخرائط ، متاح على الرابط:

<https://ar.knoema.com>

## ثانياً: اثر السياحة في التوظيف وتشغيل اليد العاملة وتأثيرها على معدلات البطالة في العراق .

يمارس القطاع السياحي دوراً مهماً في خلق فرص العمل سواء كان ذلك بشكل مباشر اي من خلال القطاع السياحي ذاته كالعاملة المخصصة للنقل السياحي والارشاد وحماية السياح والعاملين في المطاعم والفنادق، وبشكل غير مباشر بالمساهمة في خلق فرص عمل للقطاعات التي تمد السياحة باحتياجاتها من السلع والخدمات كالعاملين في البنية الاساسية والزراعة والتجارة والرعاية الصحية ، ووفقاً للدراسات التي اجرتها مكتب العمل الدولي فإن معدل خلق وظائف مباشرة في قطاع الفنادق فقط يتراوح بين (0.5 – 1.2) فرصة عمل لكل غرفة جديدة في فندق<sup>(1)</sup>.

وفي صدد الحديث عن العراق يمكن متابعة التطور الحاصل في اعداد العاملين في القطاع السياحي بالعراق من خلال البيانات الواردة في الجدول (9) الذي يبين ان القطاع السياحي قد شهد تطوراً ملحوظاً في توظيف وتشغيل اليد العاملة الموظفة في هذا القطاع إذ بلغ نحو (165) الف عامل عام 2019 بعد ان كان بنحو (82.8) الف عامل عام 2000 ، في حين ان نسبة المساهمة المباشرة في اجمالي التشغيل حققت متوسطاً ضئيلاً بلغ نحو (2.5%) كمتوسط للسنوات قيد الدراسة ، وهذا ناتج عن ضعف الاستثمارات الموجهة نحو هذا القطاع وضعف اداء الاقتصاد في العراق ، وبما ان النشاط السياحي يساهم في توليد فرص عمل غير مباشرة في القطاعات الاخرى ، فيلاحظ ومن خلال متابعة الجدول (2) أن نسبتها تتراوح بين (4.2 – 7.8%) خلال سنوات قيد الدراسة ، وهذا يعني اهمية هذا القطاع في توفير فرص عمل للقطاعات الاخرى نتيجة للعلاقات التشابكية فيما بينها وبين قطاع السياحة ، بالرغم من ضآلة هذه النسبة .

<sup>1</sup> ) فرج سعد ، الاستثمار السياحي ودوره في تعزيز التنمية السياحية (دراسة حالة الدول العربية مع اشارة خاصة للعراق ، جامعة واسط كلية الادارة والاقتصاد ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، العدد (9)، 2015 ، ص11.

## الجدول (9)

**اثر السياحة في التوظيف وتشغيل اليد العاملة وتأثيرها على معدلات البطالة في العراق لسنوات متفرقة**

معدل التغير %	معدل البطالة (4)	نسبة التشغيل الكلية (3)	نسبة المباشرة في التوظيف % (2)	المشاركة المباشرة للسياحة في التوظيف الف (1)	السنة
-	22	4.2	1.8	82.8	2000
-22.7	17	6.5	2.4	128.1	2005
-11.7	15	6.3	2.3	139.4	2008
-6.6	14	6.7	2.6	160.8	2009
-14.2	12	7.2	2.7	171.2	2010
-33.3	8	6.1	2.2	147.1	2011
0	8	6.5	2.4	166.7	2012
12.5	9	7.8	2.8	201.2	2013
11.1	10	7.7	2.7	202.9	2014
0	10	7.2	2.5	191.8	2015
0	10	6.8	2.2	173.1	2016
30	13	7.0	2.2	175.7	2017
-7.6	12	6.8	2.1	170.3	2018
0	12	6.6	2.0	165	2019

المصدر : 1- بيانات العمود (3,2,1) من اطلس بيانات العالم ، السياحة ، احصائيات دولية وبيانات اقليمية وخرائط ، متاح على الرابط:

<https://ar.knoema.com>

2- بيانات العمود الرابع : مصدر السنوات ( 2000 ، 2005 ، 2008 ، 2009 ، 2010 ، 2011 ) من اسراء سعد فهد ، تأثير تقلبات اسعار النفط الخام في السوق العالمي على معدلات البطالة في العراق للمدة ( 1970 – 2020 ) ، الجامعة المستنصرية - كلية العلوم السياحية ، مجلة الادارة والاقتصاد ، العدد ( 129 ) ، 2021 ، ص 380.

3- بيانات السنوات من ( 2012 – 2019 ) متاحة على الموقع : <https://ar.tradingeconomics.com/iraq/unemployment-rate>

ولمعرفة اثر التشغيل في قطاع السياحة على معدلات البطالة في العراق يمكن الرجوع الى نفس الجدول ، اذ يلاحظ ان معدلات البطالة في العراق شهدت بشكل عام انخفاضاً خلال السنوات قيد الدراسة ، وكان اعلى معدل للبطالة في عام 2000 وبلغ ( 22% ) وهي نسبة عالية جدا جاءت نتيجة لظروف الحصار الاقتصادي المفروض على العراق ، في حين انخفضت معدلات البطالة خلال المدة المحسوبة بين 2008 – 2012 ( 15% ) من عام 2008 الى ( 8% ) في عام 2012 وهذا ناتج عن السياسات التي اتبعها العراق لخفض البطالة ، ثم عاودت النسب بالارتفاع حتى بلغت ( 12.9% ) في عام 2019 وذلك بسبب السياسات الموجهة نحو زيادة الانفاق العسكري لمواجهة العصابات الارهابية وانخفاض اسعار النفط .

وبناءً عليه فإن بالرغم من مساهمة السياحة في التوظيف المباشرة والاجمالية إلا أنها تميزت بضالتها ، وذلك بسبب انخفاض الاستثمار الموجه نحو هذا القطاع سواء كانت المحلية أم الأجنبية وقد انعكس ذلك على معدلات البطالة في العراق التي تراوحت بين الارتفاع والانخفاض ، مما يشير إلى ضائقة مساهمة القطاع السياحي في الحد من معدلات البطالة في العراق.

ونخلص من ذلك كله أن نسب مساهمة قطاع السياحة سواء في الناتج المحلي الإجمالي أو التوظيف المباشر أو الإجمالي كانت تتسم بالضائقة وهذا ناتج عن ضعف الاستثمارات الموجهة نحو هذا القطاع .

### **المبحث الثالث**

#### **تحديات معوقات الاستثمار السياحية في العراق .**

#### **اولاً : التحديات والمعوقات التي تواجه الاستثمار السياحي في العراق .**

تعد السياحة احد الانشطة الاقتصادية التي تتمتع بأهمية كبيرة في العالم ، إذ تقوم عليها اقتصاديات الكثير من الدول والتي تتطرق من المكانة التي وصلت اليها السياحة كصناعة قائمة بذاتها لها مدخلات ومخرجات ، كما ان المردود المادي لهذه الصناعة يتميز عن غيره من مردودات المرافق الانتاجية الاخرى ، بأنه مردود متفرع ومتشعب يتم الاستفادة منه في مختلف الانشطة سواء اقتصادية ، اجتماعية ، سياسية ، ثقافية<sup>(1)</sup>

وفي صدد الحديث عن العراق يلاحظ انه بالرغم من امتلاكه العديد من الامكانيات والمقومات السياحية منها الطبيعية والحضارية والدينية والثقافية وغيرها لقيام السياحة والتي تستطيع جعله من اهم الدول السياحية على مستوى الدول النامية ، إلا ان السياحة في العراق تعاني من الاهتمال الحكومي ، وعن عدم توفر الظروف البيئية الجاذبة للاستثمارات السياحية وذلك بسبب الظروف الامنية والاقتصادية التي مر بها العراق بعد عام 2003 ، الامر الذي ادى الى تقليل دور القطاع السياحي في مجالات التنمية الاقتصادية .

ويواجه الاستثمار السياحي في العراق العديد من التحديات والعقبات التي اثرت سلبا فيه وكان ابرز هذه التحديات ضعفت البنية التحتية والتشريعات الخاصة بتحفيز الاستثمارات الاجنبية و عدم وجود اسواق مالية متطرفة يمكن ان تساعده على تداول الأوراق المالية والاستثمار فيها والتي تعد من اهم العوامل التي تطور العمل السياحي نظرا لتشابك العلاقات بينها ، وتكون هذه الاستثمارات أما بشكل مباشر من خلال الاستثمار في الفنادق الممتازة، او المدن الأثرية والقرى والمطاعم والمجمعات السياحية، أو تكون بشكل غير مباشر من خلال الاستثمار في القطاعات المكملة للقطاع السياحي مثل قطاع الصناعة، او القطاع الزراعي او القطاع الصحي او قطاع الخدمات العامة في الدولة ، وبالرغم من ان هذه التحديات والمعوقات متنوعة ومتباينة من محافظة الى اخرى لكنها ادت لتراجع صناعة وانتاج السياحة في العراق والتي يمكن ايجازها بالنقطات الآتية :<sup>(2)</sup>

**1 : معوقات اقتصادية :** إن تعدد المعوقات الاقتصادية وكثرتها زاد من تردد المستثمرين المحليين والأجانب في اقتحام السوق العراقي على اعتبار أن حجم هذه المعوقات يفوق التحفizات المقدمة من طرف

<sup>1</sup> )ابتهال فاجيك تكلان ، افاق النشاط السياحي في العراق للنهوض بالاقتصاد العراقي ، متاح على الرابط <http://baytalhikma.iq>

<sup>2</sup>- حاتم غائب سعيد، صناعة وانتاج السياحة في العراق دراسة قانونية، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد الثاني والثلاثون، 2011، ص 384

المشروع في هذا المجال ، حيث أثر قطاع المحروقات على جميع القطاعات وبالأخص القطاع السياحي، إذ أن ارتفاع سعر النفط وامتلاك العراق الاحتياطي من العملة الصعبة جعل من العراق ان يسلك منها صناعيا وتجاريا بالدرجة الأولى مهتما بذلك القطاع السياحي، رغم أنه أهم عامل لتحقيق التنمية المستدامة هو العمل على تشجيع وجلب الاستثمارات السياحية كون أن لها عوائد سريعة وتحتاج فقط لاهتمام جدي وتوفير الأمن للمناطق السياحية والسياح أو المستثمرين في المجال السياحي ومن ابرز المعوقات الاقتصادية الآتي :-

**ا- المعوقات التي تتعلق بالقطاع الخاص وحقوق الملكية:** هناك مجموعة من المعوقات والتحديات التي تحول دون تنظيم وتطوير عمل القطاع الخاص السياحي وجذب المستثمر الخاص المحلي للاستثمار السياحي على الرغم من امتلاك العراق لثروات وموارد سياحية متنوعة تجعله جاذبا لفرص استثمارية ومن هذه المعوقات الافتقار إلى استراتيجية واقعية وواضحة للتنمية السياحية في العراق على الرغم من كل المحاولات التي عملت على تبنيها وزارة السياحة ولكنها ليست على أساس علمية وواقعية مدروسة وعزل القطاع الخاص للمشاركة فيها (1) ، إضافة إلى المشاكل والمصاعب في البنية التحتية الأساسية والتي تحد من قدرات المستثمر الخاص ورغبتة بتوجيه مدخلاته ورؤوس امواله نحو الاستثمار في مناطق الجذب السياحي الجديدة والمراد تعميتها، وضعف التخصصات المالية المخصصة للاستثمار السياحي في خطط التنمية الوطنية ، إضافة إلى ضعف دور الجهاز المصرفي في التمويل وتقديم التسهيلات الإنمائية للمستثمرين من القطاع الخاص في المشاريع السياحية.

هيمنة القطاع العام على معظم الاستثمارات الكبيرة وعدم السماح للقطاع الخاص في الاستثمار لإيجاد الشركة الحقيقية التي ترتقي بالمشاريع إلى مستوى الانجاز المناسب وبالجودة المطلوبة لتعدد ادوار الاشراف عليها ، وتهميشه دور القطاع الخاص في التنمية السياحية واصحاح الثقة في عمله نتيجة لعدم وضوح القوانين الخاصة بتنظيم عمل هذا القطاع .

**ب- عدم الاستقرار الاقتصادي:** يعتبر عامل الاستقرار الاقتصادي في العراق جد مهم في استقطاب الاستثمارات السياحية الأجنبية ولا يتمنى له ذلك إلا إذا كان اقتصاد الدولة المرغوب الاستثمار فيها من طرف المستثمرين مستقرا، ويظهر عدم الاستقرار الاقتصادي في الحالات الآتية : ( )

(1)التضخم: حيث يعتبر التضخم أحد كوابح الاستقرار الاقتصادي كونه يؤثر سلباً على العملية الاستثمارية السياحية من خلال:

- يؤدي التضخم إلى نفور المستثمر الأجنبي وتحويل رؤوس الأموال للخارج.
- يؤثر التضخم سلباً على ميزان المدفوعات الوطني، ويؤدي إلى زيادة الواردات من السلع والخدمات.

• يؤدي التضخم إلى تقليل الصادرات لاسيما انه يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج ومن ثم ارتفاع أسعار السلع والخدمات الوطنية.

(2) تخفيض العملة الوطنية: وذلك بمعنى تخفيض قيمة الوحدة النقدية المقررة بالوحدات الأجنبية، وهذا ما سيؤدي بالضرورة إلى تخفيض سعر صرف العملة الوطنية في مواجهة العملات الأخرى وانخفاض قوتها الشرائية في الخارج، ومن أسباب لجوء الدولة لتخفيض قيمة عملتها الوطنية ما يلي:

- معالجة اختلالات ميزان المدفوعات الوطني بتقييد الواردات وتشجيع الصادرات.
- معالجة مشكل البطالة في الاقتصاد الوطني من خلال التوسيع في الصناعات الوطنية بهدف الزيادة في التصدير ومن ثم الزيادة في التوسيع في توفير مناصب شغل جديدة.

2- معوقات مالية : إن الاستثمار السياحي يتطلب موارد مالية ضخمة حتى يقوم بعملية إنشاء المرافق والمؤسسات السياحية الأساسية، كما أن مشروع الاستثمار السياحي يحتاج على الأقل إلى مدة 3 سنوات من تاريخ الاستغلال حتى يتمكن من تحقيق المردودية؛ حتى أنه لا يصل إلى تحقيقها على أرض الواقع إلا بعد مدة قد تصل إلى (8) سنوات، وهذا ما يتطلب تكيف الاستثمار المصرفي مع هذه الخصوصية عن طريق القيام بمنتجات مالية خاصة بالقطاع السياحي في معدلات الفائدة وإمكانية تأجيل الدفع.

وبسبب تدني مستوى المؤسسات المالية العراقية وعدم فعالية السوق المالي في العراق وسيطرت المصارف الحكومية على القطاع المالي في العراق والتي هي عادةً تكون ذات طبيعة تجارية تقوم بمنح قروض عادلة لكل القطاعات ولا تأخذ بعين الاعتبار خصوصية القطاع السياحي مما انعكس على مستوى الاستثمار في هذا القطاع وادى الى عزوف ، كما أن القروض التي تمنح تكون قصيرة أو متوسطة الأجل لا تتماشى وطبيعة الاستثمار السياحي ، اضف الى ذلك ان النشاط السياحي يعد نشاطا موسمياً و درجة المخاطرة فيه تختلف من موسم لأخر لذا يتطلب توفير بيئة مالية ومصرفية ملائمة للاستثمار السياحي سواء كان اجنبي ام محلي يكون للقطاع الخاص دور فعال ومؤثر ، ووجود سوق مالية ذات فعالية تزيد من الاكتتاب والمشاركة برؤوس أموال المؤسسات السياحية والمخاطرة يشترك فيها عدة شركات.( )

3- معوقات الإدارية والتنظيمية : يخبط الاستثمار السياحي في العديد من المعوقات المتعلقة بانتشار البيروقراطية وكثرة الاجراءات الإدارية ، وبالإضافة إلى الفساد الإداري، وافتقار الدولة إلى استراتيجية واضحة المعالم حول السياحة وافق تطورها بما يحدد الطريق نحو تحقيق التطور في هذا القطاع وبما يتلاءم مع حجم الامكانات الموجودة.

**4- ضعف البنية التحتية:** تأخذ عملية التنمية السياحية بعين الاعتبار تنمية كافة القطاعات الأخرى للمساهمة في إنجاح العملية الاستثمارية السياحية، حيث أنه ضعف البنية التحتية أثر سلبا على القطاع السياحي وذلك من خلال ضعف البنية التحتية وتأثيرها على المستثمرين عن طريق زيادة التكاليف حيث أنه لا مجال للمقارنة بين الاستثمار في طرقات سليمة ومطارات مجهزة بأحدث التقنيات واجراءات سريعة مع بيئة استثمارية تفتقر للعديد من العوامل المشجعة للاستثمار السياحي، ومناطق التوسيع السياحي والتي الأخرى لم تكتمل تهيئتها بسبب عدم وجود بنية تحتية مناسبة تتلاءم مع حجم هذه الامكانات وضعف الخدمات وخاصة في المرافق الأساسية كالطرق والكهرباء والاتصالات والصرف الصحي<sup>(1)</sup>، اضف إلى ذلك ارتفاع تكلفة النقل ، وعروض السفر معدودة مقارنة بدول الجوار ، ونوعية الخدمات التي هي دون المستوى المطلوب، مع نقص كذلك الخطوط المباشرة الرابطة بين الدول المصدرة للسياح كلها امور تأثر على قرارات السائح في تحديد الوجهة السياحية .

اضف الاعلام والترويج السياحي ، ويلاحظ ان العراق يعاني من ضعف وجود تكنولوجيا الإعلام والاتصال والمعلومات السياحية والنقص في المعطيات والاحصائيات المتعلقة بالسياحة وصعوبة التكيف مع تكنولوجيا الإعلام والاتصال في قطاع السياحة رغم امتلاكها للموقع الإلكترونية مثل موقع وزارة السياحة والآثار العراقية وموقع الهيئات التابعة لها والموقع التجاري.

**5 : معوقات سياسية وأمنية:** لا يمكن وصف الاستقرار السياسي في العراق بالمطلق ، إذ ان تغير نظام الحكم بعد عام 2003 ، وما تبعه من اعادة بناء المؤسسات الامنية والتجاذبات السياسية في المدة التي تلت ذلك العام ، تعد من العوامل التي تؤثر في فرص جذب وتوطين الاستثمار السياحي<sup>(2)</sup> ، وذلك لأن استقرار الوضع السياسي شرطاً لازماً لأي نشاط استثماري ، إذ ان غياب الامن والاستقرار قد يؤدي الى عزوف البعض من المستثمرين من ممارسة النشاط الاستثماري مما يؤثر على تدفق الاستثمارات ، هذا من جهة، ومن جهة اخرى يعد توفر الامان للسياح الوافدين واحد المقومات الضرورية التي تسهم في جذب السياح عند قصد وجهة سياحية معينة بالإضافة الى المقومات الاخرى التي سبق ذكرها ، إلا أن انعدام عنصر الامان قد يلغى العديد من المقومات بغض النظر عن الحوادث الطبيعية ، لكن ما يقلق راحة السياح عند التوجه لوجهة سياحية معينة هو الاختلال الأمني الذي يحدث بفعل الإنسان، وكما هو معروف فإن العراق قد شهد موجة من الاضطرابات والظروف السياسية الصعبة خلال مدة الدراسة نتيجة ل تعرضه للعديد من العمليات الارهابي وعدم استباب الامن بشكل مطلق في بعض المناطق التي تعد وجاهت سياحية سواء

<sup>1</sup>) المصدر السابق نفسه ، ص.6.

<sup>2</sup>) علي عباس فاضل ، سرمد عباس جواد ، الاستثمار في المناطق الحرة في العراق الفرص والتحديات ، وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية ، بغداد ، 2011 ، ص.30.

للسياحة الداخلية او الخارجية كمدينة الموصل والأنبار الامر الذي ادى الى تعثر دخول الاستثمارات والسواح الوافدين اليها مما انعكس على مؤشرات القطاع السياحي في صدارتها الاستثمار السياحي (34)

**6: معوقات بيئية** :يعتبر التدهور البيئي أحد العوامل التي دفعت بالسياح خاصة الأجانب بالنفور من الاستثمار في العراق وامتناعهم عن زيارتها، وذلك نتيجة لنوعية الخدمات غير الجيدة المقدمة نتيجة غياب دور الرقابة القائمة على هذا القطاع واهتمام المناطق الاثرية والدينية من خلال التقصير في اعمال الصيانة والترميم وعادة البناء واجراء المزيد من أعمال التفقيب.

**7 : معوقات ثقافية :** على غرار باقي المعوقات توجد العديد من المشاكل التي تسببت في إنتاج ثقافية وطنية سلبية بالنسبة لممارسة الأنشطة السياحية في العراق ومن أهمها ما يلي: <sup>(1)</sup>

إ- ضعف مستوى الاحترافية: ان الاستثمار في راس المال البشري يعد واحد من اهم اوجه الاستثمار ، لأن انتاج الكوادر المتعلمة والمتدربة يعتبر اساس توسيع الاستثمار المحلي والاجنبي ، ويلاحظ ان القطاع السياحي في العراق يعاني التدريب والتأهيل من ضعف المستوى الاحترافي للموظفين، بسبب نقص في مؤسسات التأهيل السياحي ، اضف الى ذلك نقص في برامج المؤسسات التعليمية السياحية .

ب- إهمال دور الصناعة التقليدية في تنمية قطاع السياحة : فلم تتولى السياسات المسؤولة عن تنمية قطاع السياحة أهمية الدور الصناعة التقليدية في تنمية الصناعة السياحية في العراق ، على عكس الكثير من الدول التي اعتبرت المنتج التقليدي أبرز العناصر المكونة للمنتج السياحي ، اضافة الى وجود مشاكل تسويقية عديدة عند الحرفيين ونقص في الوعي التسويقي كذلك نقص الإمكانيات المادية ل القيام بعملية تنشيط المبيعات<sup>(2)</sup>.

ج- ضعف الوعي السياحي و الثقافة السياحية: ويقصد بها امتلاك الفرد القدر الكافي من المعارف و المهارات و المفاهيم التي تمكنه من المفاهيم السياحية، وكذلك العمليات الازمة للتخطيط و التنظيم و التعامل مع المؤسسات وعجز في تسويق وجهة السياحة في العراق ويفتقر ذلك من خلال ضعف الاتصال الداخلي والخارجي، وضعف في التعامل بين مختلف القطاعات والشركات في مجال السياحة ، وانخفاض وتدني مستوى النظافة العامة في المدن والمناطق السياحية والاثرية وعدم كفاية المرافق العامة ونظم معالجة النفايات في اطار انخفاض الوعي السياحي ، وعدم وجود بيانات ومعلومات كافية بسبب غياب النظام الجيد للمعلومات والاحصاء السياحي

<sup>1</sup> ) مسعود مجيطنة،"معوقات عملية النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر"، مجلة جيد الاقتصاد، العدد 06 ، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03 ،الجزائر، 2011 ،ص: 60.

<sup>2</sup> ) سالم عبد الحسن رسن ، البيئة المناسبة لتفعيل الاستثمارات المحلية واستوطان الاستثمارات الأجنبية ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد (8) ، 2007 ، ص160.

ح- اختفاء بعض الآثار السياحية : ان القطاع السياحي في العراق يواجه تحديات كبيرة تتمثل في احتفاء وتهديد منارة الحدباء في الموصل وطاق كسرى في المدائن وملوية سامراء فضلا عن التهديد الأمني المستمر للموقع السياحية الدينية وضياع وفقدان العديد من القطع الأثرية المهمة ومن شأن ذلك أن يسهم في زيادة التحديات والعقبات التي تواجه القطاع السياحي فقد سرقت ما يقارب ( 15 ) الف قطعة أثرية والمخطوطات والوثائق المهمة من المتحف العراقي بعد عام 2003 وتعتبر عملية النهب واحدة من اسوأ اعمال التخريب الثقافي في العصور الحديثة .

خ. عجز في تسويق وجهة السياحة : ويظهر ذلك من خلال غياب الأنشطة الإعلامية المشاركة في المؤتمرات والمعارض في الخارج وعدم التركيز على وضع خطة عمل مشتركة بين الأجهزة الخاصة بنشر الثقافة السياحية والأجهزة الأخرى من وسائل الإعلام سواء المسموعة، المرئية أو المكتوبة .

**8- ضعف طاقات الإيواء :** ان المشاكل التي تواجه الفنادق والإيواء تظهر في مايلي:

ا. العجز في طاقات الاستقبال.

ب نقص الهياكل الفندقية ذات الجودة والطعام.

ج. هياكل الإيواء باهضة الثمن بالنسبة للسياح المحليين.

**9- تدني وضعف أداء الشركات السياحية :** تشكل الشركات السياحية عصب العمل السياحي فعدم وجود شركات كبيرة تمتلك الخبرات الكافية في ميدان العمل السياحي لا يمكن اطلاقاً ان نشهد نهضة حقيقة للسياحة في العراق فالرغم من تنوع المقاصد السياحية فيه وما يتميز به من مقومات متعددة ، فإن المنتج السياحي العراقي مازال بعيداً عن السوق عن سوق السياحة والسفر العالمي وذلك بضعف كفاءة ادارة الشركات والوكالات السياحية من تقديم عروض تنافسية لأغراء السائح للقدوم الى العراق ، كما ان عملها اقتصر على تقديم عروض سياحية بسيطة ، ناهيك عن الدور الكلاسيكي الذي تقوم بها في تنظيم الرحلات بالإضافة إلى عدم التكيف مع الطرق العصرية للنشر الإلكتروني وعدم وجود برامج سياحية متميزة تساهم في اطالة اقامة السائح في البلد ومن شأن ذلك أن يؤدي الى اضعاف الخدمات السياحية المقدمة.

## الاستنتاجات والتوصيات

### اولاً: الاستنتاجات .

- 1- يعد القطاع السياحي من القطاعات الاقتصادية المهمة واحد الدعامات الاساسية التي تسهم في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية ، باعتباره مصدر مهم للدخل ، وموارد من موارد النقد الاجنبي ، وخلق وتوفير فرص عمل جديدة وتحسين معيشة الافراد ، وتحقيق تنمية اقليمية متوازنة.
- 2- أن الاستثمار السياحي يتكون من سلسلة متداخلة من العمليات المركبة التي تحدد اوجه و مجالات الانفاق والتمويل الاستثماري والتي تهدف الى تطوير وتحسين مكونات المنتج السياحي ليتلاءم مع الطلب المتوقع عليه وبما يخدم اهداف التنمية السياحية المستدامة .
- 3- يلاحظ انه بالرغم من ارتفاع حجم الاستثمار في القطاع السياحي بشكل عام في العديد من سنوات الدراسة الا انها لا ترقى الى تحقيق الطموح في تنمية الاقتصاد الوطني أما اعداد السياح الوافدين الى العراق والابراد السياحية بالرغم من تسجيلها ارتفاع في السنوات قيد الدراسة وهذه الزيادة لا تعود لتحسين النشاط السياحي وإنما نتيجة الزيادة في عدد الوافدين للسياحة الدينية ، كما يلاحظ ان ضعف طاقة الابياء السياحي في العراق وعدم ملائمتها لزيادة الطلب السياحي .
- 4- سجل القطاع السياحي في العراق نسبة مساهمة ضعيفة في كل من الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي في نصيب الفرد منه ونسبة مساهمته في التوظيف بالرغم من تزايدها خلال مدة الدراسة واسهامه في خفض نسب البطالة ، الا انها لا ترقى الى المستوى المطلوب اسوة بدول العالم الاخرى مما يدل على التأثير المحدود للاستثمار السياحي في هذه المؤشرات .
- 5- يعكس نشاط السياحة الدينية فقط التجاهل الحاصل في الانواع الأخرى للسياحات، وإذا كانت السياحة الدينية قد نجحت في جذب ثلاثة ملايين سائح أجنبي سنويًا، فإن الاستثمار الحكومي والخاص في الانواع الأخرى من السياحات قد يجلب ملايين من الداخل والخارج ويحقق نسبة جيدة من إيرادات الموازنة العامة للدولة العراقية. وغني عن القول ما سيوفره هذا القطاع من فرص عمل وحركة اقتصادية تفوق واردات الضرائب، والتعريفات الجمركية.
- 6- لا يزال القطاع السياحي في العراق يعاني من معوقات كثيرة، منها عدم الاستقرار الأمني والسياسي، وضعف دور القطاع الخاص في الاستثمار السياحي والبني التحتية وعدم وجود خطط لتطوير وتنشيط هذا القطاع الحيوي ، اضف الى ذلك الافتقار الى استراتيجية واقعية واضحة للتنمية السياحية في العراق على الرغم من كل المحاولات التي عملت على تبنيها وزارة السياحة، فضلا عن تعرض العديد من المتاحف والمواقع الاثارية والتراثية والثقافية الى التدمير والنهب عام 2003 ، وفقدان نسبة مهمة من التراث العراقي بسبب ضعف الحماية المخصصة الى تلك المواقع ، وعدم وجود الاهتمام بالصناعات الصغيرة المرتبطة بالسياحة كالصناعات الحرفية والتراثية التي تساهم في تطوير الاقتصاد المحلي .

### ثانياً : التوصيات

- 1- اصلاح واقع الاستثمار في الاقتصاد العراقي واعتماد سياسات تنويع مصادر الدخل والثروة هو السبيل الامثل للتنمية المنشودة وذلك لأن الاستثمارات والمشاريع السياحية هي جزءاً من هذا الإصلاح لتحقيق وتطوير البنية التحتية وتأهيل المعالم الحضارية والأثرية و الساحات والمناطق

الحضراء وتطوير طاقات الابواء والعرض الفندي لكل مدينة من خلال رفع طاقتها الاستيعابية المختلفة بعدد الغرف والاسرة والخدمات التي تقدمها .

2- تطوير القطاع السياحي وتوفير التخصيصات المالية اللازمة ضمن الميزانية السنوية للدولة وتفعيل دور وزارة السياحة والآثار وكذلك هيئة السياحة للنهوض بواقع القطاع السياحي واعمار وتأهيل المواقع السياحية في محافظات ومناطق العراق المختلفة ، فضلاً عن تعزيز الاستقلالية المهنية للقطاع السياحي وإزالة التعارض في الصالحيات بين مختلف الأطراف والجهات ذات العلاقة بالشأن السياحي.

3- اعطاء دور للقطاع الخاص في تطوير الأنشطة السياحية مع وجود دولة داعماً في هذا المجال ومعززاً لجميع أنواع الاستثمارات السياحية العامة والمختلطة والخاصة وثعد أساليب وآليات الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص حلاً تنموياً للاستفادة من إمكانيات الدولة وإمكانات القطاع الخاص في زيادة استثماراته في المشاريع السياحية ، وإنشاء مجلس أعلى للسياحة من الجهات الحكومية المعنية بشؤون السياحة والقطاع الخاص يأخذ على عاتقه التخطيط ورسم السياسات لأنشطة السياحية في إطار سياسات اقتصادية جديدة من شأنها أن تعطي للاستثمارات السياحية الأهمية التي تستحقها في ضوء ما يمتلكه العراق من موارد ومقومات سياحية .

4- العمل على إزالة العوائق التي تقف أمام الاستثمار السياحي في العراق ومنها :

أ- الاهتمام بمنظومة البنية التحتية بصورة عامة مع التركيز على تلك التي تخدم قطاع السياحة .  
ب- العمل على تسهيل وتشجيع إنشاء مصارف حكومية او اهلية قادرة على تلبية متطلبات المستثمرين في القطاع السياحي .

ت- العمل على تنمية الصناعات التقليدية والحرفية فهي تمثل التراث وتعكس صورة حقيقة عن الولاية بحاضرها وثقافتها بأعتبار السياحة والصناعة التقليدية تشكلان نشاطاً متكاماً، بالإضافة إلى القيام بتقديمها للزبائن على المستوى المحلي والعالمي من خلال الأنشطة التسويقية والترويجية الازمة والتي تلعب دوراً مهماً في تطوير هذا القطاع .

5- العمل على إعطاء وسائل الإعلام دوراً أساسياً في الترويج عن الاستثمار السياحي ونقل المعلومات الكافية للمستثمرين لتسهيل فرص الاستثمار السياحي في العراق ، من خلال إقامة المؤتمرات والمعارض المحلية والدولية للتعرف بالمناطق السياحية والعمق التاريخي لحضارة وادي الرافدين .

## **المصادر :**

- 1- اسراء سعد فهد ، تأثير تقلبات اسعار النفط الخام في السوق العالمي على معدلات البطالة في العراق للمنة (1970 – 2020 ) ، الجامعة المستنصرية – كلية العلوم السياحية ، مجلة الادارة والاقتصاد ، العدد (129) ، 2021 ، .
- 2- اسماعيل الدباغ ، الهم خضير شير ، مدخل متكامل في الاستثمار السياحي والتمويل ، اثراء للنشر والتوزيع ، طبعة اولى ، عمان ، 2013 ،
- 3- اطلس بيانات العالم ، السياحة ، احصائيات دولية وبيانات اقليمية وخرائط ، متاح على الرابط:  
<https://ar.knoema.com>
- 4- بلقاسم سهام، دور الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر ن كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، 2017-2018
- 5- البنك الدولي متاح على الموقع :  
<https://data.albankaldawli.org/indicator/SI.POV.NAHC?locations=IQ>
- 6- حاوشين ابتسام وبن بایرة ريمة ، استراتيجية التنمية السياحة المستدامة في الجزائر : دراسة تحليلية للمخطط التوجيي للهيئة السياحية 2025 ، 2020 ،
- 7- رؤوف محمد علي الانصاري ، السياحة في العراق ودورها في التنمية والاعمار ، الطبعة الاولى ، مطبعة هدى برس، بيروت ، 2010 ،
- 8- زهير عباس القرشي ، علاء كريم مطلق ، دراسة مقومات الجذب السياحي والديني والاسلامي في مدينة النجف الاشرف وكربلاء المقدسة ، مجلة الادارة والاقتصاد ، العدد (71) ،
- 9- فاطمة فرج سعد ، الاستثمار السياحي ودوره في تعزيز التنمية السياحية ، دراسة حالة الدول العربية مع اشارة خاصة للعراق ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة واسط ، العدد 19 ، 2015 ،
- 10- فرج سعد ، الاستثمار السياحي ودوره في تعزيز التنمية المستدامة (دراسة حالة الدول العربية مع اشارة خاصة للعراق ، جامعة واسط كلية الادارة والاقتصاد ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، العدد (9)، 2015)
- 11- قاسم جبار خلف ، كريم سالم حسين ، تنمية القطاع السياحي في العراق المقومات والتحديات والمتطلبات ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، مجلد الثامن عشر ، العدد (1)، 2016
- 12- قيس رؤوف عبدالله ، مثنى طه الحوري ، دور المصادر الطبيعية في نشوء وتطور السياحة ، مجلة الادارة والاقتصاد ، العدد 7 ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، 1982 ،
- 13- كريم سالم حسين ، قاسم جبار خلف ، تنمية القطاع السياحي في العراق المقومات ..التحديات ..المتطلبات ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد الثامن عشر ، العدد واحد ، 2016
- 14- لؤي عدنان حسون ، التوزيع المكاني لمقومات السياحة الصحراوية في منطقة الهضبة الغربية في العراق عرض التجارب الدول المجاورة للهضبة الغربية في مجال السياحة الصحراوية ، مجلة الادب ، العدد (135)، 2020
- 15- محمد عبد الرزاق موسى البغدادي ، جغرافية العراق السياحية ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، 1991

- 16- مصطفى احمد السيد مكاوي ، الاستثمار السياحي في مصر والدول العربية الاممية والتحديات ورؤية التطوير، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 193
- 17- منظمة التعاون الاسلامية ، السياحة الدوليه في بلدان التعاون الاسلامي ، كتاب احصائيات دول

#### الاعضاء

- 18- منى يونس حسين ، اسراء سعد حسن ،دور الاستثمار السياحي في تفعيل الشركة بين القطاع العام والخاص في العراق ، مجلة الادارة والاقتصاد ،السنة (41)،العدد (114)، 2018
- 19- ندوه اهلال جودة ، منظر فاضل ، الفقر في العراق بين استراتيجية التخفيف واجندة التنمية المستدامة 2030 ، مجلة الطريق للتربية والعلوم الاجتماعية ، المجلد (6) ، العدد (6) ، 2019
- 20- هيئة السياحة والاثار ، دائرة التقسيس والاحصاء ، 2017.
- 21- وزارة التخطيط ، اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة ، تقرير الطوعي الوطني الثاني للمتحقق من اهداف التنمية المستدامة ، العراق والعودة الى مسار التموي ، 2021

- 22- [https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%82%D8%A7%D8%A6%D9%85%D8%A9\\_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D9%86%D9%81%D8%A9\\_%D9%81%D9%8A\\_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%B8%D8%A9\\_%D9%86%D9%8A%D9%86%D9%88%D9%89](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%82%D8%A7%D8%A6%D9%85%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D9%86%D9%81%D8%A9_%D9%81%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%B8%D8%A9_%D9%86%D9%8A%D9%86%D9%88%D9%89)
- 23- WTO, tourism investment ,available at: www2.unwto.org